من الراي في الامور المهمة اي ظهر لي ان المصلحة فيه في نحو
نصف مجمه هو صادق بما وقع في الخارج من الزيادة على النصف
بيسير فان نحو الشيء يطلق على ما ساواه او قاربه مع زيادة
او نقص والنصف مثلث النون ويقال فيه نصيف بفتح اوله
وزيادة ياء قبل اخره ليسهل حفظه اي المختصر على من يرغب
في حفظ مختصر قال الخليل بن احمد الكتاب مختصر ليحفظ
ويبسط ليفهم والاختصار ممدوح شرعا قال صلى الله عليه
وسلم اوتيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصارا مع ما
اي مصحوبا بذلك المختصر ما اضمه اليه ان شاء الله تعالى في
اثنائه وبذلك تزيد على ثلاثة ارباع اصله كما قيل من النفايس
المستجادات اي المستحسنات بيان لما سواء اهملت موصولا اسميا
او نكرة موصوفة منها الضمير للنفايس او لما في قوله ما اضمه واعتبر
المعنى والحاصل ان الضمير للبيان او للبعض التنبيه على تيود جمع
قيد وهو في الاصطلاح ما جيء به لجمع او منع او بيان واقع في بعض
المسايل بان تذكر فيها اي من الاصل محذوفات بالمهملة اي متروكات
اكتفاء بذكرها في المبسوطات والتنبيه اعلام تفصيل ما تقدم
اجمالا فيما قبله والمسايل جمع مسيلة وهي مطلوب خبري يبرهن
عليه في ذلك العلم ان كان كسبيا ومنها مواضع يسيرة نحو خمسين
موضعا ذكرها في المحرر على خلاف المختار في المذهب الاتي ذكره
فيها مصححا كما سترها ان شاء الله تعالى في خلافياته نظر الدار
واضحات بان ابين فيها ان المختار في المذهب في مواضع يسيرة
ذكرها في المحرر على خلافه ومنها ابدال ما كان من الناظه غريبا
اي غير مالوف الاستعمال ولا يعترض عليه بقوله في المراجعة دده
بازدة لان وقوعها في السنة السلف والخلف اخرجها عن الغرابة
او هو ما اي موقتا في الوهم اي الذهن خلاف الدوام اي الاتيان

ك خلاف ما نبه عليه ما حاصل كلامه ومنها ذكر الخلاف



للفقيه بالنسبة الى غيرها معتمد للمفتي وغيره كالقاضي والمد
من اولي الرغبات اي اصحابها وهي بفتح العين جمع رغبة بسكونها
وهو بيان لغيره او لكل من سابقيه والتزم مصنفه رحمه الله تعالى
ان ينص في مسايل الخلاف على ما صححه معظم الاصحاب اي
اكثرهم فيها لان نقل المذهب من باب الرواية فيرجح بالكثرة عند
استواء الادلة ويطلق النص على المنقول في المسيلة كما هنا
وعلى الدليل كتولهم لا بد للاجماع من نص وعلى اللفظ الصريح
الذي لا يحتمل التاويل وفي بالتخفيف والتشديد بما التزمه
واعترض على المص بانه كثيرا ما يستدرك على المحرر بانه خالف
الاكثرين وعلى الكثيرين الرافعي بانه يجزم في المحرر بشيء ويكون
بحثا للامام او غيره كما استقف عليه واجيب عنه بانه وفي
بحسب ما اطلع عليه فلا ينافي ذلك استدراكه التصحيح عليه
في المواضع الاتية وبانه وفي غالبا والمقام مقام المبالغة فنزل
القليل جدا منزلة العدم وبانه يجزم في المحرر بشيء تبعا
للامام وغيره لكونه كالتقييد لما اطلقوه تساهلا بحيث لو عرض
عليهم لقبلوه لكونه مرادهم من الاطلاق وقد حكي عن بعض تصانيف
تصانيف السبكي انه قال من فهم عن الرافعي انه لا ينص الا على
ما عليه المعظم من الوجوه والاقاويل ولم يقل انه لا ينص الا
على ذلك وهو اي ما التزمه من اهم المطلوبات او هو اهم
المطلوبات لطالب الفقه من الوقوف على المصحح من الخلاف في
مسايله ثم شرع في ذكر وجه اختصاره فقال لكن في جمعه اي
استدار المحرر كبر عن حفظ اكثر اهل العصر اي زمانه الراغبين
في حفظ مختصر في الفقه الا بعض اهل العنايات منهم فلا يكبر
عليهم حفظه فالاستثناء متصل لانه استثنى من الاكثر بعض اهل
العنايات من الاقلين فرات اختصاره بان لا يفوت شيء من مقاصده

فقد اخطا فانه فانه انما قال في خطبة المحرر
انه ناص على ما عليه المعظم مع

ك ما
لعلها الاقلون فلم يدخلهم في كلامه لا في المستثنى ولا
في المستثنى منه ويصح كونه منقطعا بان يكون استثنائي
بعض اهل العنايات م ص ح ح ح ح

Copyright © King Saud University